

المملكة تقدم مليون دولار للمفوضية السامية



السامية لحقوق الإنسان، مؤكداً جهودها الحثيثة في رفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق. كما بحث معاليه التعاون المشترك وسبل تعزيزه. واستمراراً لدعم المملكة الطوعي لآليات الأمم المتحدة؛ قدم معالي الدكتور بندر العيبان دعم المملكة للمفوضية المقدر بمليون دولار. من جانبها قدمت السيدة نافانينثم شكرها العميق لخدام الحرمين الشريفين، معبرة عن تقديرها لمواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان.

قدمت المملكة العربية السعودية دعماً مالياً قدره مليون دولار للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، استمراراً لدعم المملكة الطوعي لآليات الأمم المتحدة. جاء ذلك خلال لقاء جمع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك في جلسات مجلس حقوق الإنسان المنعقدة حالياً في جنيف بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان السيدة/ نافانينثم بيلاي، حيث عبر لها عن دعم المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمفوضية

الوافدة من مختلف الجنسيات، مما يشكل رافداً من روافد الدعم الاقتصادي لبلدانهم ورفع مستوى معيشتهم. وأشار إلى أن حكومة المملكة تبنت المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات التنظيمية لضمان حقوق العمال الوافدين، حيث صدرت لائحة «العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم» التي حددت حقوق والتزامات العامل وصاحب العمل. كما أقرت برنامجاً لحماية الأجور يهدف إلى ضمان إعطاء الحقوق المالية للعمال الوافدة في أوقاتها المحددة، وإنشاء مركز وطني موحد لتلقي الشكاوى وباللغات الرئيسية لبلدان العمال الوافدين في المملكة. وأضاف: «تؤكد حكومة بلادي مجدداً على حماية حقوق العمال الوافدين وأسرةهم في المملكة والذين يتجاوز عددهم تسعة ملايين عامل قاموا بتحويل ما يزيد على أكثر من تسعة وثلاثين وخمسمائة مليار دولار أمريكي لبلدانهم في العام ٢٠١٣م بزيادة قدرها ١٨% عن العام الذي سبقه، وهو ما أسهم في تعزيز مسيرة التنمية في بلدانهم».

المملكة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان عالمياً

وأكد العيبان التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها والتعاون مع آليات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ضوء مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها، حيث تم تنفيذ أولى الخطوات لهذا التعاون، وأقيم مؤخراً برنامج تدريبي حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، استفاد منه عدد كبير من ممثلي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني رجالاً ونساءً، وسيتم في الفترة المقبلة إقامة المزيد من البرامج المتخصصة التي تهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان، وتطوير القدرات الوطنية العاملة في هذا المجال.

ترشيح المملكة العربية السعودية لعضوية ثالثة في مجلس حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن حكومة المملكة تؤكد مضيها قدماً نحو تحقيق تعهداتها الطوعية التي أبدتها عند ترشحها والتزاماتها تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم آلياتها وفي مقدمتها مجلسكم الموقر لتحقيق المقاصد التي أنشئ من أجلها».

وحول ما تشهده المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين أشار معاليه إلى أن المملكة حرصت على إرساء نظام عدالة منصف وفعال، يركز على أسس راسخة مستمدة من الشريعة الإسلامية، إيماناً منها بأن أعمال مبدأ سيادة القانون ضروري لصون الأمن والسلم وتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وأوضح معاليه أن صدور أنظمة جديدة للإجراءات الجزائية، والمرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم يعد خطوة من خطوات مسيرة تطوير النظام العدلي في المملكة، بما يعزز حقوق الإنسان ويحميها. وبين معاليه أنه تعزيزاً لحق الإنسان في التنمية؛ فقد عملت المملكة على تسخير مواردها المالية والاقتصادية لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية ويشجع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد المزيد من فرص العمل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث استأثرت قطاعات (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وصناديق التنمية المتخصصة) بالنسبة الأكبر من ميزانية الدولة للعام ٢٠١٤م.

دعم اقتصادات كثير من البلدان

ولفت معاليه إلى أنه على المستوى الدولي، فإن حكومة المملكة دعمت اقتصادات كثير من البلدان استشعاراً منها بمسؤوليتها نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مراعياً لحقوق الإنسان. من خلال توفير القروض الميسرة والتبرعات السخية للدول المحتاجة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل كثيرة للعمالة

خلال كلمة مندوبها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف المملكة تطالب الأمم المتحدة بإيقاف الانتهاكات بحق المسلمين الأبرياء

إنه على الرغم من الجهود الدولية وجهود المجلس لإيقاف العنف، والقتل وانتهاك حقوق الإنسان على أساس مذهب أو عرق إلا أننا نجد وبكل أسف استمرار الانتهاكات ضد مسلمي الروهينجا في ميانمار والمسلمين في جمهورية إفريقيا الوسطى، وإننا هنا إذ نؤيد استمرار لجنة تقصي الحقائق في هذه الدول فإننا نطالب مجلسكم الموقر باتخاذ الضمانات اللازمة لوقف هذه الانتهاكات بحق المسلمين الأبرياء.

وأكد أن التوافق على مبدأ شمولية حقوق الإنسان لا يعني على الإطلاق إلغاء الاختلافات الثقافية والأخلاقية والدينية التي تشكل حياة البشر على كوكبنا، وهو الأمر الذي يعني ضرورة رفض محاولات البعض الدفع بحقوق غير متفق عليها أخلاقياً وعقائدياً، وقال: إن وحكومة بلادي تؤكد في هذا الصدد ما أقرته المادة ١٦ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أن العائلة هي المصدر الأساسي لتكوين المجتمعات، وأن مؤسسة الزواج الطبيعي بين الرجل والمرأة هي الأصل في ذلك ومن ثم فإننا نرفض وبشدة أية محاولات للتسويق لأنماط من الحقوق غير متوافقة مع الفطرة الإنسانية وعلى الأخص فيما يسمى بحقوق المثليين فهي بالنسبة لنا تخالف الشريعة الإسلامية التي تتخذها بلادي دستوراً ومنهاجاً.

«جنيف - ٢»، إلا أنه ومع الأسف عمل النظام على إفشال المؤتمر والعودة إلى نقطة الصفر. وأضاف أن المملكة بذلت الجهود لإقرار قرار مجلس الأمن الأخير ٢١٣٩ القاضي بالسماح بمرور المواد الإغاثية دون تعطيل لإنقاذ الشعب السوري، إلا أن النظام السوري لم يلتزم بهذا القرار حتى الآن، مطالباً مجلس حقوق الإنسان باتخاذ القرار المناسب ضد هذا النظام.

وفي الشأن الفلسطيني، قال السفير طراد: إنه بالرغم من أن الأمم المتحدة جعلت من سنة ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني إلا أننا لاحظنا وباستغراب عدم تطرق البيان إلى الأوضاع المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يعانيه الشعب الفلسطيني من انتهاك يومي صارخ لحقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي نطالب معه مجلسكم الموقر باتخاذ كل ما من شأنه ضمان التزام هذه القوات بقرارات الشرعية الدولية والكف عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني والبدء باتخاذ الخطوات العملية لإنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود ١٩٦٧م كما نصت على ذلك قرارات الشرعية الدولية. وقال مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف:

طلبت المملكة العربية السعودية، أمام مجلس حقوق الإنسان المنعقد في جنيف خلال مناقشة تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الذي عقد أخيراً، باتخاذ ضمانات لوقف الانتهاكات بحق المسلمين الأبرياء، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد النظام السوري.

وقال مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير فيصل طراد في كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف: «لقد مرت ثلاثة أعوام على أكبر تحد يواجهه العالم الحديث والمتمثل في استمرار النظام السوري في الانتهاك المنهج لحقوق الإنسان وجرائم القتل والتعذيب ضد الشعب السوري حتى تجاوز عدد الضحايا ما يزيد على ١٤٠ ألف قتيل. ولا زال العالم يقف عاجزاً عن تحقيق تقدم ملموس في إنقاذ الشعب من براثن هذا النظام الدموي».

وأوضح أنه في هذا الصدد بذلت المملكة العربية السعودية وستبذل ما يمكن على المستوى الإنساني والسياسي لتقديم الدعم لهذا الشعب حيث بلغ إجمالي ما تم تقديمه في المجال الإنساني أكثر من ٥٠٠ مليون دولار.

وفي الجانب السياسي أيدت المملكة الحل السلمي، كما شاركت مع مجموعة أصدقاء سورية في دعم إقامة مؤتمر